طبيعة علاقة الجامعة الجزائرية بمجتمعها: الواقع... والتحديات

د / مختار حديد
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة جيجل

الملخّص:

تحاول هذه الورقة الوقــوف على طبيعة علاقة الجامعــة بمجتمعهــا خاصة في ثلاثة محاور. يبــين أولهــا مفهوم الجامعة التقليدي والحديث، فــي ضوء التراث العالمي فضلا عن نظــرة المشرع الجزائــر فــي هــذا الشــأن. ويستعرض ثانيهــا وظــائف الجامعــة، الأساسية والمساعدة، المهيئة لاســتنبات مقومات بيئة علمية تعليميــة وتنظيميــة مساعدة على تخطى دورها التقليدي إلى الاتجاه الحــديث، ويتصــور محورهــا الثالث استراتيجية جامعة المستقبل بمــا تمتلك من قدرة التعــايش مــع البيئتــين الداخليــة والخارجيــة فــي ظــل خصوصيتها المجتمعية وقيمها الأصــلية والأصيلة(الحضارية).

Résume :

La présent travail tend à situer la nature de la relation Université - Société et ce à travers trois paramètres essentiels: Le premier consiste à expliciter la notion classique et moderne de l'université sur la base du potentiel universel et de la vision du législateur algérien dans ce sens.
Quant au deuxième, il étale les missions principales et de soutien de l'université, lesquelles sont en relation directe avec la structure générant l'émergence des fondements d un environnement scientifique et organisationnel permettant le dépassement de sa mission classique pour s'orienter dans le sens de la modernité. Enfin, le troisième consiste à concevoir une perspective stratégique de l'université avec tout ce qu elle peut contenir comme capacité de cohabitation avec les deux environnements, aussi bien interne qu' externe, suivant la vision authentique et civilisationnelle de notre société.

مقدمـــة:

أولا- طرح الإشكالية: لم يبق مفهوم الجامعة جامدا عبر الزمن مثلما لم تقتصر الجامعة على وظيفة تخريج كفاءات في مختلف التخصصات المعرفية لتوظيفهم في مؤسسات المجتمع، في ظل المفاهيم التقليدية لطرائق التعليم بالتلقين، وافتقار الإدارة الجامعة لرؤية تنظيمية بصبغة إستراتيجية، لميل قياداتها إلى تغليب الأنماط البيروقراطية بأبعادها القانونية والإدارية والمالية والنظرة الذاتية إلى مكونات منظومة التعليم الجامعي، بداية من ميل الطالب إلى الانعزال عن بيئته الجامعية و محيطها المتغير باستمرار، لما لتأثير ذلك في دوره المستقبلي في التفاعل مع الحياة وتحمل مسئولياتها، بما يساعد على إحداث التغيير في مختلف أوجه حياة المجتمع، علميا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا وبيئيا، لأهمية التغيير وضروراته. ودون ذلك امتلاك أسباب استنبات قدرات بشرية في ظل نظام تعليمي عامة والجامعي خاصة متكامل ومنسجم، باتخاذ مقومات المجتمع وخصوصيته الحضارية، بوصلته التفاعل مع القيم الإيجابية للعولمة ومتغيراتها المعرفية، وفق رسالتها المحددة لمعالم طريق المؤسسة التعليمية عامة والجامعية خاصة نحو مقاصدها المستقبلية من منظور إستراتيجي. وعليه، تكون الإشكالية الرئيسة كما يلي: كيف يمكن تهيئة التعليم عامة والجامعي خاصة ليكون أقدر على تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وخلق مقومات تطورها المادي والروحي بتوازن دائم، وفق قيم المجتمع الثابتة والتفاعل الإيجابي مع معطيات العولمة المتغيرة ؟.

يمكن تحليل الإشكالية الرئيسية إلى إشكاليتين فرعيتين، وهما:

الأولى: هل النظام التعليمي الجامعي خاصة قادر على تهيئة قدرات بشرية وإعدادها، معرفيا ومها ريا وقيميا، للتعايش مع أبعاد المحيط الخارجي، اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا وثقافيا، وفق هوية المجتمع وخصوصيته الحضارية، وتحديات العولمة ومخاطرها المتزايدة، في ذات الوقت ؟.

الثانية: يتوقف نجاح الجامعة في خدمة مجتمعها بالتفاعل مع قضاياه الحقيقية الآنية والمستقبلية بكيفية أفضل، على طبيعة فلسفة إدارتها بالعلاقة بمرجعية إيديولوجية قيادتها الإدارية وأدوات تحكمها وتأثيرها.

ثانيا–فرضيتا البحث: ترتبط نوعية مخرجات الجامعة بمدى التعاون المتكامل بين وظائف الجامعة الرئيسة والمساندة.

– ترتبط طبيعة البناء الاقتصادي ونوعية حياة المجتمع بطبيعة مخرجات العملية التعليمية عامة والجامعية خاصة.

ثالثا– دواعي الاختيار ومسوغاته: تتبع مسوغات اختيار موضوع الورقة إلى الآتي:

– تنامي الحاجة إلى دور الجامعة الفعال في خدمة مجتمعها في المجالات العلمية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتربوية، بما يمكنها من التفاعل مع مشكلاته التنموية من منظور شامل. مما يتطلب أن تأتي صناعة الإنسان، بواسطة العملية التعليمية القائمة على استنبات المعرفة، النظرية والعملية، متوافقة مع طبيعة الإنسان الذي كرمه الله وخلقه في أحسن تقويم باعتباره خليفته في أرضه لكي يعمرها حصرا.

رابعا– أهداف البحث وأهميته:

تستمد أهمية البحث من طبيعة أهدافه وهي على النحو التالي:

– تبيان الأهمية الإستراتيجية للجامعة خاصة باعتبارها صانعة الإنسان على سبيل الاحتضان، باعتباره وسيلة لكل بناء حضاري وغايته برؤية جامعة المستقبل، تسمح بـــ:

- التعرف على ملامح جامعة المستقبل و متطلباتها المستمدة من مقومات مجتمعها وخصوصيته الحضارية، بما يمكن الجزائر من استنبات مولدات نهضة شاملة قائمة على أساس معرفي متجدد تجدد الحياة، يهيئ التفاعل الإيجابي مع متغيرات عولمة القرن (21) ومخاطرها المتزايدة باستمرار على دول العالم المتخلف خاصة، والجزائر منه.

– المساهمة في إثراء مكتبة الجامعة خاصة والمكتبة الوطنية عامة.

خامسا– محددات البحث: إذا كان المقال يركز على المؤسسة الجامعية باعتبارها قمة الهرم التعليمي، الذي لاينفصل عن المراحل التعليمية السابقة؛ في ظل ترابط حلقات العملية التعليمية بحيث يأتي بناء القدرات واستنبات القيم والاتجاهات والمهارات الفردية والمهنية والمجتمعية وترقيتها برؤية مستقبلية، حصيلة تراكمية من المدرسة، بما فيها التعليم الأولى للأسرة، إلى الجامعة، في ظل ما يعرف بمشكلة التعليم بصفة عامة؛ إذ إن مخرجات الأولى تصبح مدخلات الثانية. ومن هنا تأتي الحاجة إلى الاستدلال بمراحل التعليم عامة ومرحلته الجامعية خاصة حسب ضرورة البحث ومقتضياته.

سادسا- خطة البحث:

لتحقيق الهدف من البحث، نجعله في محاور ثلاثة. يتناول أولها مفهوم الجامعة في ظل التحولات الداخلية والخارجية. ويبين ثانيها طبيعة وظائف الجامعة بأبعادها المختلفة. ويحاول ثالثها التطلع إلى جامعة مستقبلية بصبغة إستراتيجية. مستخلصا النتائج التي تنتهي إليها هذه الورقة. وذلك حسب بيان الخطة التالية:

1- مفهوم الجامعة في ظل الثرات العالمي

2- طبيعة وظائف الجامعة

3- تصور إستراتيجية جامعة المستقبل.

1- مفهوم الجامعة في ظل الثرات العالمي:

ينبئنا تراث الفكر الجامعي العالمي مع إشراقة العصر الحديث عامة، ومنذ الربع الأخير من القرن الماضي خاصة، عن تحولات عميقة في مفهوم الجامعة ذات علاقة بدورها المتغير على الدوام(1). ومرد ذلك جملة من العوامل يتصل بعضها ببيئتها الداخلية، وبعضها الآخر ببيئتها الخارجية. غير أن الورقة ستكتفي بتبيان مفهوميها التقليدي والحديث، دون أن تستغرق في رؤيتها الفلسفية ومتغيراتها المكانية والزمانية. نجعلها في محاور فرعية ثلاثة، وفق الخطة التالية:

1-1- مفهوم الجامعة من المنظور التقليدي

1-2- مفهوم الجامعة من المنظور الحديث

1-3- تعريف الجامعة. وذلك وفق البيان التالي:

1-1- مفهوم الجامعة من المنظور التقليدي:

يعبر المفهوم المذكور عن ميل الجامعة إلى العمل الأكاديمي المجرد(2)، الذي يقتصر على القيام بالعملية التعليمية باعتماد الطريقة المدرسية في تكوين صفوة المجتمع وأخياره ليكونوا قادة في المستقبل، وذلك في العصور الوسطى، والبحث العلمي وإنتاج المعرفة على سبيل الترابط بعملية التدريس مادام أنهما يدخلان في العمل الأكاديمي، بصرف النظر عن الاستفادة من ذلك في دنيا الناس المتشعبة في عصر النهضة والاكتشافات الجغرافية (3). مما يؤدى إلى انعزال الجامعة، عن بيئتها بمثل ما يجرى في المجتمعات المتخلفة و الجزائر من بينها، رغم الطابع

العمومي للجامعة، في ظل التزايد المتواصل لأعداد الطلبة عند كل دخول جامعي(4)، بما يعنى اتجاه بنية القطاع إلى التوسع الأفقي مقابل جمود قمته، وغيرها من العوامل المؤثرة سلبا في أداء الجامعة ومخرجاتها،أولا. و ميل علاقتها بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي إلى الانفصال عنه أكثر من التفاعل معه،ثانيا. وتراجع مشاركتها في التنشئة الاجتماعية مقابل تزايد تأثير مؤسسات أخرى في الترابط الاجتماعي بتأثير الانفجار المعرفي وتحديات العولمة،ثالثا. مما يتصل بحزمتين من الأسباب، وهما:

1-1-1- تتصل **الأولى** بطبيعة مناخ بيئة الجامعة الداخلية من حيث عدم قدرته على خلق متطلبات التفاعل الإبداعي، مما ينعكس على طبيعة دور المؤسسة التعليمية عامة والجامعية خاصة في عملية بناء قدرات الطالب بناء لا تتكامل فيه المعرفة والمهارات مع وعى المسئولية الاجتماعية بمفهوم المواطنة؛ بما أنها منعزلة عن مجتمعها، **بإجمال**(5). ذلك إن بعضها يرتبط بضعف المنهج الدراسي وانخفاض مستوى مكوناته المختلفة وجمودها، في ظل اعتماده على نقل المعرفة وخزنها واستظهارها أثناء المراقبة، مثلها مثل الطريقة الآلية: "أنسخ والصق" المتبعة في التعامل مع المكتبة الإلكترونية، كما لو أنه يستهدف تكوينا كميا غير مرتبط بواقع المجتمع ومشكلاته الآنية والمستقبلية، في ظل التركيز على ضمان الحصول على الشهادة دون امتلاك المهارة بحجة إخلاء الأماكن البيداغوجية تحت ضغط الأعداد المتزايدة من الناجحين في شهادة البكالوريا، وذلك لأهداف تخطيطية كمية وحسب، فضلا عن إن البحوث تكاد لاتتجاوز طموح الترقية مما يتصل بأهداف الباحث الذاتية، دون معالجة قضايا المجتمع بالمواصفات التي يتطلع إليها. ويرتبط بعضها الآخر بكيفية إنشاء بعض المرافق الجامعية أو توسيعها، في ظل طغيان الظروف المحلية والأهداف ذات الصلة، بتأثير تنامي سكان الإقليم الوطني عامة وفئة الشباب خاصة، بحجة تخفيف الضغط عن هياكل الاستقبال البيداغوجية والخدمية في المدن الجامعية الكبرى، بمنظور جزئي، في حين إن الطالب أصل معرفي واسع بمنظور إستراتيجي(6). دون إغفال طبيعة علاقة ارتباط الطالب والأستاذ ببيئتهما الجامعية كدالة على إذكاء شعورهما بالوفاء والإخلاص لها، بما يؤصل فيهما قيمة القيام بالواجبات والمطالبة بالحقوق بوعي ومسئولية على سبيل توافق أهداف أصحاب المصلحة، أو يضعف متى

تراخت إدارة الجامعة عن مسئوليتها نحوهما، بما يجعل علاقة الطالب بالأستاذ تميل إلى التباعد والجفاء أكثر منه إلى التقارب والألفة، بحيث يأتي العائد دون أهداف أصحاب المصلحة كافة: الطالب،والأستاذ والجامعة والمجتمع بتفصيل. مما يجعل علاقة الطالب بالأستاذ، بمفهوم المرافقة وقيمها، ذات صبغة إستراتيجية، في ضوء طبيعة تأثيرها في العوامل الخارجية:

1-1-2- وتتعلق **الثانية** بطبيعة مناخ بيئة الجامعة الخارجية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وكيفية تبادل المعلومات فيها،المتصلة بمدى قدرة مخرجات منظومة التعليم عامة والجامعي خاصة على الاندماج في الاقتصاد الوطني و يسهم في تنميته الاقتصادية والبيئية وينعكس على رفاهية المجتمع وتعزيز أمنه واستقراره، أولا. قبل ولوج سوق الاقتصاد العالمي بمتغيراته المتسارعة وتحدياته المتزايدة بثقة واقتدار كافيين، ثانيا. مما يتعين إرساء أسس التعاون والتنسيق بينهما بإنشاء قاعدة بيانات(جهاز)، لما لفضل ذلك في تنمية مستويي التفكير والتقرير وتوسيع نطاقهما، بحيث يتجه دور الجامعة إلى تيسير سبل الحصول على المعرفة وحسن استخدامها، في سعيه لرفع قدرات الاقتصاد الوطني وتعزيزها باستمرار في ظل علاقة الاعتمادية بين الجامعة وبيئتها الخارجية. مما يتعين الانتقال إلى المحور التالي:

1-2- مفهوم الجامعة من المنظور الحديث :

تتجلى معالم مفهوم الجامعة من المنظور الحديث بفعل تأثير انتشار المنهج العملي في التعليم الجامعي في أمريكا مع بداية النصف الثاني من القرن(19)، الذي يتخطى الإعداد الكمي للقدرات البشرية، من حيث إن إعداد الإنسان القادر وتأهيله يرتبط بعلاقة طردية بطبيعة جودة الأداء الأكاديمي والإداري المتكامل للجامعة (7)، إلى التفاعل الواعي مع بيئتيها الداخلية والخارجية في ظل دور الجامعة متعدد الأبعاد، بما يكفل لها التواصل مع مجتمعها المساعد على توليد الحلول الملائمة لمشكلاته الحياتية وتحدياته الداخلية والخارجية، الحالية والمستقبلية، في ظل التغيرات الناتجة من الانفجار المعرفي وضغوطها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من وجه. واختلاف نظرة أصحاب المصلحة وأهدافهم إلى التعليم عامة والجامعي خاصة، من وجه آخر. فهناك:

1-2-1- **الحكومة باعتبارها القائمة على أمر المجتمع:** إذ تعد الجامعة قمة الهرم التعليمي ومختبر إعداد حاجة المجتمع من الكفاءات المعرفية، مما يجعلها بحق منفذ حضارة المعرفة وقائدته نحو إقامة مجتمع الرفاهية، ويفسر تزايد اهتمام الحكومات بها، فضلا عن تزايد ضغوط السكان ومشكلاتهم المرافقة لتكاثر عددهم المستمر، لاسيما في دول العالم الثالث والجزائر منها، أسوة بما تقوم به الدول المتقدمة.

1-2-2- **الأولياء:** باعتبار الجامعة مصدر دخل دائم في المستقبل عن طريق توظيف خريجي الجامعة، أوتزويدهم بالقدرة على استحداث فرص العمل بالمبادرة إلى إنشاء مقاولات لمن يستطع إلى ذلك سبيلا(الشهادة- المهارة)، في ظل التحولات التي تعيشها الجزائر المتصلة بتهيئة سبل دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة ومساندتها بواسطة فلسفة المرافقة وأدواتها، لخلق ثقافة المقاولة بأبعادها البيئية في الوسط المجتمعي عامة وفئة الشباب خاصة والجامعيين بصفة أخص(8). بما يهيئ الانتقال من اقتصاد ريعي طبيعي إلى اقتصاد إنتاجي معرفي بأبعاده المتعددة، يعرف باقتصاد المعرفة. مما يرتبط عضويا بطبيعة إستراتيجية التعليم عامة والجامعي خاصة وفلسفته، أولا. وطبيعة علاقة مؤسسات التعليم بمجتمعها، تأثيرا وتأثرا، ثانيا.

1-2-3- **أرباب العمل:** من حيث إن عملية صناعة قدرات بشرية، وإن كانوا غير مقتنعين بقدراتهم العملية المكتسبة في جامعات دول العالم الثالث خاصة والجزائر منها، بل يذهب هؤلاء فيما يشبه التحذير، إلى إبداء خشيتهم من أن يتجه خريج الجامعة إلى ما أصبح يعرف بظاهرة الأمية الوظيفية فضلا عن الأمية الحضارية(9)؛ إذا لم تقدم الجامعة خاصة على إصلاح حالها بإدخال تغييرات جذرية، حسب بيان العوامل الداخلية آنفا، مقابل حركية محيطها العالمي المتسارع بفعل الانفجار المعرفي والتكنولوجي.

1-2-4- **المتعلم:** من حيث إن التعليم يؤهل المتعلم لنيل شهادة جامعية لاتعدو كونها بطاقة دخول إلى عالم الشغل، في ظل صعوبة، معرفة وجهة نظر الطلاب عن غايتهم من الدراسة، دون اعتناء بالمادة التي يدرسون واقتصار مسعاهم على اجتياز الامتحان للحصول على الشهادة الجامعية وكفى، وليس تطوير المادة المعرفية خلال المسار التعليمي، مستعينا بمختلف المصادر المعرفية، الأصلية والمستحدثة، لفضل ذلك في بناء رأس المال البشرى الجدير بامتلاك ما يسمى موظف المعرفة القادر على الإنجاز

المعرفي بما يتفق مع متطلبات سوق العمل وتحولاته المستمرة. رغم أن الطالب يعد محور عملية التعليم، وإنه سيكون الفاعل الحقيقي في عالم المال والأعمال مستقبلا.

1-2-5-**الأستاذ** من حيث إنه القائم بالعملية التعليمية التي يتوقف مستوى جودة مخرجاتها عليه، دون إهمال أثر العوامل الأخرى، وظهور منابع معرفية شتى منافسة للأستاذ في رأى البعض، ومكملة له في رأى البعض الآخر من مثل الأدوات التواصلية بواسطة الشبكة العنكبوتية وغيرها من الأدوات التي لايتوانى العقل البشرى من إنتاجها، ليتخذها وسيلته في مسعاه لتحقيق مبتغاه دائما. مما يستدعى الانتقال إلى المحور التالي:

1-3- تعريف الجامعة:

يمكن تعريف الجامعة في ضوء الأدبيات المتاحة على المستوى العالمي، من جهة. ومن وجهة نظر المشرع الجزائري، من جهة ثانية. وذلك وفق البيان التالي:

1-3-1- **تعريف الجامعة من المنظور العالمي:** يمكن تعريف الجامعة، إذا أخذنا منظور النظم مثالا لذلك، بأنها تنظيم معلوم تدعمه أنظمة عمل مختلفة، بما يعينها على القيام بوظائفها الرئيسة، العملية التعليمية والبحث العلمي، التي تمكنها من تكوين كفاءات في مختلف التخصصات بموجب الدرجات العلمية التي تمنحها لطلابها المتخرجين(10). أوأنها بيئة علمية تتخذ من البحث العلمي والتعليم والتربية منهجيتها في أداء وظيفتها التي تستمدها من رسالتها التي أنشئت من أجلها (11). ولذلك تأتى نظمها الفرعية التدريسية، والإدارية والخدمية،مثلا، متكاملة الأبعاد ومتعاونة الأداء ومترابطة الأهداف.

1-3-2- **تعريف الجامعة من منظور المشرع الجزائري:** الجامعة مؤسسة عمومية ذات طبيعة علمية وثقافية ومهنية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، بما يؤهلها للقيام بمهام التكوين العالي والبحث العلمي والتنمية التكنولوجية (12). مما يفسر انفصال الجامعة خاصة عن محيطها الاقتصادي والاجتماعي والقيمى، كما سبق بيانه. مما يتطلب تبيان طبيعة وظائف الجامعة كما يوضحه المحور التالي:

2- طبيعة وظائف الجامعة:

ينظر إلى دور الجامعة تبعا لوظيفتها التعليمية الموجهة إلى تكوين القوة البشرية القادرة على صناعة المعرفة وليس نقلها وحسب، في ظل التغيرات العالمية المتسارعة، من جهتين: وظيفة رئيسة للجامعة وأخرى مساندة، نجعلهما في محورين، كما يلي:

2-1- وظائف الجامعة الرئيسة، 2-2- وظائف الدعم أو الإسناد للجامعة.

2-1- وظائف الجامعة الرئيسة: تتحدد الوظائف المذكورة وفق البيان التالي(13):

2-1-1- يعتبر الطالب من أهم مدخلات التعليم العالي، مما يحتم على الجامعة التكفل بتهيئة البيئة التي تحتضنه بمناحيها العلمية والتربوية والثقافية والاجتماعية بما يكفى لإعداده باعتباره أساس التنمية الوطنية الشاملة والمتوازنة، فضلا عن توجيه الطلبة إلى طرائق البحث الملائمة للعملية التعليمية على سبيل الترابط والانسجام. مما يتعين أن تتسم مناهج التعليم، على وجه الإجمال، بالسمات التالية(14):

أولا:أساس نظري ببعديه العام والخاص، في ظل علاقة الترابط بين فروع المعرفة، يجعل الطالب قادرا على فهم الظواهر البيئية المختلفة واستيعابها بإدراك وتبصر،

ثانيا: أساس تطبيقي يمكن الطالب من التعايش مع متغيرات المكان والزمان على الدوام لأنه السبيل الأصلي لتنمية قدرته الإبداعية فإنتاج المعارف والخيرات.

ثالثا: إشراك الطالب بكيفية تغرس فيه قدرة **تنمية** مهارات البحث والفكر الإبداعي والتعلم الذاتي الواعي والتفكير الناقد، بمفهوم المواطنة الصالحة وقيمها الأصيلة(15).

رابعا: اعتماد منهجية حقيقية لتقييم المعارف والمؤهلات وتقويمها، برغم صعوبات عملية التقييم ومحددات قياس نتائجها على سبيل المثال،مقارنة بتقييم الإنتاج الاقتصادي، مما يجعل من عملية التقييم عامة وتقييم مكتسبات الطالب المعرفية خاصة، محددا أساسيا لنوعية التعليم عامة، كما تذهب إلى ذلك الدراسات التربوية(16).

خامسا: تحديث المناهج والمقررات الدراسية وتحيينها بمراعاة ظروف المجتمع ومتغيراته، وفق مبادئ الإسلام وأحكامه الثابتة.

ويتوقف جدوى ماسبق على طبيعة إعداد المدرسين ومستوى كفايتهم بيداغوجيا وتربويا ودرجة ذلك في ميدان التدريس، في ظل التركيز على تغطية العجز من الأساتذة الحاصلين على شهادة الدكتوراه لرفع نسبة حملتها بين أعضاء هيئة التدريس، دون اهتمام بمنهجية التدريس أو الفعل البيداغوجى التعليمي(17)، فضلا عن العناية الكافية بمكوناتها كافة كما يجرى في الدول المتقدمة، على سبيل القياس بالمقارنة.

2-1-2- إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها من خلال منهجية البحث العلمي وأدواته التكاملية؛ سبيلا لجودة التعليم الجامعي، وفضله في استنبات ما يعرف بالذكاء الواعي

في مجالات الحياة البشرية عامة والأنشطة الاقتصادية خاصة والصناعية بصفة أخص ولذلك أولته البلدان المتقدمة صناعيا عنايتها الكافية، بمشاركة القطاع الخاص، بينما يبقى هذا الاهتمام **في** مستويات منخفضة في البلدان المتخلفة والجزائر من بينها،

2-1-3- تحويل المعرفة نحو الأعمال، بقطاعيها العام والخاص، وتقويمها بتحويلها إلى إنتاج اقتصادي، ليصب في قنوات توزيعه لمواجهة حاجات المجتمعين الوطني والعالمي،ويؤدى إلى تهيئة مقومات التنمية الشاملة وأهدافها الكبرى المتصلة بالاختيارات الوطنية وأولوياتها، الواقية من ضغوط العولمة المتزايدة على الدوام.

وهكذا، فإن كفاءة الوظائف الرئيسة للجامعة، الإدارية والأكاديمية، وفعاليتها في تحقيق غرضها، ذات علاقة اعتماد بوظائف الإسناد، كما يتبين في ما يلي:

2-2- وظائف الدعم والإسناد للجامعة:

تظهر طبيعة الوظائف المذكورة وأهميتها في مدى العناية بالمتطلبات التالية:

2-2-1- المكتبات ومراكز التوثيق الجامعية التراكمية في الزمن، تقليدية أو حديثة، لما لفضلها في تكوين الرأسمال المعرفي في ظل الاتجاه نحو مجتمع المعرفة والاتصال بواسطة حوامل معرفية تيسر طرق التبادل والتواصل، مما يجعل دورها إستراتيجيا وحيويا في عملية تحسين مستوى التعليم وترقية البحث العلمي، بإجمال.

2-2-2- الإدارة الجامعية: وينصب اهتمامها على كيفية تصريف شئون العملية التعليمية بأبعادها المختلفة برؤيتين: **تقليدية** تقتصر على الأدوار التنفيذية المتصلة بتأمين الأعمال اليومية الروتينية في القاعدة العامة. **وإستراتيجية** يتركز دورها على وضع الخطط العامة وكيفيات تنفيذها، مما له صلة بتهيئة مناخ تنظيمي يشع بالقيم الإيجابية، قوامها الدافعية إلى العمل والإخلاص فيه(18).مما تتجلى معه حاجة الإدارة الجامعية إلى رؤية قيادية إلهامية، تحرص على أن تكون عنايتها دافعة للأفراد والمجموعات، بقدرة معرفية متبصرة وقدوة سلوكية مؤثرة من منظور الروافع المؤسسية، التي تغرس الدافعية إلى حب العمل والإنجاز بقناعة وإخلاص وتفان من وجهة نظر المواطنة التنظيمية باعتبارها مدخلا إلى الجودة أو الإتقان (19).

وعليه، فلامناص من الاعتناء الكامل والدائم بتنمية طاقات الإنسان وقدراته المعرفية، وفق أصول الاستثمار البشرى، بتنقيح العقل وصقله بالمعرفة، وتهذيب الفكر والسلوك

وتليينهما بالتربية بالقيم، مما يساعد على استنبات مقومات التفكير الخلاق وتنمية القدرات الإبداعية فالقدرة التنافسية، في ظل تزايد حدة المنافسة في مجالات الحياة كافة، مما يتفق مع رؤية جامعة المستقبل، تصورا وفكرا وسلوكا، كما يبينه المحور التالي:

3- تصور إستراتيجية جامعة المستقبل:

مما يفتح سبل الاستفادة من تطور مفهوم الإستراتيجية ونطاق تطبيقها الذي لم يعد يقتصر على الاستخدام العسكري لتدمير الإنسان، بل يشمل كل مناحي الحياة والأنشطة التعليمية والتربوية أساسا، كون الإنسان هو أداة بناء وإصلاح بقدر الاعتناء به، على سبيل الترابط بين النظام التعليمي عامة ومحيطه العام: الأسرى – الاجتماعي، والرسمي: المؤسسي– الاقتصادي. إذ إنه " وعلى قدر جودة التعليم وملكة المعلم يكون حدق المتعلم في الصناعة وحصول ملكته "، حسب العلامة ابن خلدون في مقدمته (20). علما بأن الورقة لا تدعى القدرة على تحديد الإحداثيات الهندسية للإستراتيجية المذكورة بقد رما هي فرصة لإثارة الحوار الواعي بين أهل الاختصاص برؤية شاملة متكاملة، تصورا وتخطيطا وتنفيذا وتقويما، لثقل الأمانة وخطورتها آنيا ومستقبلا. وتقوم هذه الرؤية على أسس أو مفاتيح وموجهات محصنة، نضعها في محورين: أسس الإستراتيجية أو مفاتيحها، وموجهاتها أومحصناتها. وذلك وفق البيان التالي:

3-1- أسس الإستراتيجية أو مفاتيحها:

يمكن تحديد أسس الإستراتيجية المذكورة في ثلاثة أسس – مفاتيح، كما يلي(21):

3-1- الأساس- المفتاح الأول: عملية التنشئة الاجتماعية بداية من نواتها الأساسية وهى الأسرة، بتهيئة شخصية الفرد- الطفل وتنمية قواه بأبعادها المختلفة من الداخل بقدر متكامل ومتوازن منذ الصغر، من منظور علم النفس المعاصر(22)؛ إذ فلا غرابة أن يكون دور الأسرة في هذه المرحلة أكثر خطورة في تربية الطفل، توطيدا لدعائم الأسرة وترابطها ورفع الروح الوطنية بالعلاقة، في ظل تنامي تأثير العولمة بمخاطرها المتزايدة، في ظل محدودية المناعة الذاتية في الدول المتخلفة والجزائر منها. مما يحتم تكامل دور مؤسسات المجتمع الأخرى في عملية التربية، لصلتها بمرحلة التهيئة والتحضير بما يكفى للاندماج في المرحلة التالية:

3-2-الأساس- المفتاح الثاني: عملية التنشئة في منظومة التعليم عامة والجامعي خاصة، في ظل الترابط المتكامل لمرحلتي التعليم. مما يتطلب أخذ ذلك عند وضع السياسات والخطط وغيرها المتصلة بالتصورات والمفاهيم ومضمون نظم التعليم ومناهجها والإدارة التعليمية وضوابطها، وفق جوهر عملية الاستثمار البشرى، لتحسين النواحي النوعية القائمة على المعرفة والمهارات، كما أن المورد البشري هو من يستخدم الموارد غير البشرية وغايته في آن واحد، بما يمكن التعليم من التفاعل مع قضايا المجتمع واهتماماته الحالية والمستقبلية، وفق علاقة التشابك بين التعليم الجامعي خاصة وبيئته الخارجية عامة(23).مما يتوقف على تأصيل مقومات(تحديات) ثلاثة هي:

الأول: المقوم العقدي بحيث تحصل التربية الشاملة بالعقيدة الإيمانية بالله، ويزيد من إذكاء الشعور بالانتماء فضلا عن الأمانة والإخلاص، مثلا، فيرتفع دافع الرغبة في الإتقان والتفوق، وليس الاقتصار على الالتزام بتوجيهات الإدارة والولاء لرئيسها كما يجرى في النظم الوضعية، دون التقليل من قيمة ذلك وأهميته، أو أن يكون ذلك مدعاة لانفصال القيم الإيمانية عن القيم القانونية، بل يتعين أن تكون التربية بالعقيدة مكملة للتربية بالقانون، فيكون ذلك باعثا للسلامة في التصور والتفكير الفردي أو المؤسسي أو المجتمعي، فيأتي التصرف عامة والاقتصادي خاصة سويا مستقيما. بينما لم يحقق إعمال القوانين الوضعية إلا مكاسب، لاتلبث أن تعتريها شوائب كثيرة في الزمن.

الثاني- المقوم التاريخي: وذلك بالاستفادة من تاريخ البشرية عامة؛ لأن التاريخ مساعد على فهم الظواهر فهما أفضل، واستخلاص الدروس والاهتداء بسنن الله تعالى في خلقه قدر المستطاع بالتطلع إلى المستقبل، لكيلا يفقد الفرد ذاكرته فيصبح أحوج إلى العلاج وإلا عاش حياته مريضا لا يقدر على شيء، فتزداد مخاطره وتشتد إذا تعدى إلى المجتمع كله. ومن هنا تظهر أهمية التربية والتعلم بالتاريخ وفضائله العديدة في تنمية وتعزيز قدرة تصور المستقبل على نحو أفضل من منظور اليقظة الإستراتيجية.

الثالث- المقوم اللغوي: بأن يتم التدريس باللغة العربية في مراحل التعليم كافة لأسباب ثلاثة على الأقل. أولها نقلى باعتبار العربية لغة القرآن التي اختارها الحكيم الخبير، لامتلاكها القدرة والصلاحية في الزمن. وثانيها وضعي مستند إلى حقائق تاريخية وعلمية بادية للعيان لاتحتاج إلى برهان(24). وثالثها أنها ليست مجرد أداة اتصال، كما

يعتقد البعض، بل تتعداها للدلالة على بيئة تاريخية وثقافية معينة، في ظل القيم الجمالية والإنسانية والإلهامية والتأملية لانظير لها، دون معاداة غيرها من اللغات الحية خاصة والاستفادة منها، في ظل الانفتاح العالمي بتأثير وسائطه المتعددة. أي إنه بقدر تأصيل المقومات السابقة وتجسيدها في الواقع الجزائري على مستوى التشريع السياسي، أولا. واعتمادها في كافة المؤسسات الحيوية عامة والمؤسسات التعليمية خاصة وفق سياسة تعليمية تربوية بمنظور شامل ومتكامل ثانيا، لكيلا تكون الجامعة أداة للتكوين العلمي وتوليد النمو الاقتصادي والرقي الاجتماعي والمحافظة على البيئة وصيانتها وحسب، على أهمية ذلك وحيويته، بل الأهم والأخطر، مدى قدرتها على المساهمة في تحصين هوية المجتمع الثقافية وصيانتها بمفهوم وعى الانتماء الحضاري، الضامن لتلاحم المجتمع وحصانته، منبع التنمية المستديمة غير الناضب؛ فيكون ذلك معينا ومقوما لمن تسند إليهم مسئولية تجسيدها عمليا في المرحلة التالية:

3-3- الأساس- المفتاح الثالث: عملية الاستنبات في المؤسسة باعتبارها الوحدة الإنتاجية برؤية جزئية والاقتصاد الوطني برؤية كلية، مما يتعين تهيئة بيئة عملها ومتطلبات نجاحها، المرتبطة عضويا بمدى توافر الإنسان العامل عامة والقيادة التنظيمية في مستوياتها المختلفة، بالنظر إلى طبيعة التوجيه خاصة، أخذا في الحسبان تأثير متغيرات العولمة في دول العالم الثالث ومنها الجزائر. مما تشتد الحاجة معه إلى تكامل دور الأسرة والجامعة خاصة، وذلك بتدعيمها بموجهات المحور التالي:

3-2- موجهات الإستراتيجية أومحصناتها:

يمكن الاستعانة بعدة موجهات مدعمة، نكتفي بثلاثة، وهى:

3-2-1- **الرؤية الشاملة المتكاملة:** أي أن تأتي الإستراتيجية وفق تصور يجعل من مكونات المجتمع وحدة واحدة وفق مفهوم النظام وخصائصه، فتأتى الأهداف معبرة عن طموحات المجتمع وتطلعاته يستمد مقوماته من:

3-2-2- **الرؤية الواقعية:** أي أن يتم بناء الإستراتيجية المذكورة بما يستجيب لحاجيات المجتمع ذات الصلة بخصوصيتها وهويتها الحضارية.

3-2-3- المرونة: أي التوافق الواعي للمتغيرات مع الثوابت .

وهكذا، ستكون الجامعة عاجزة عن قيادة مجتمعها نحو التغيير البناء، مالم تسترد استقلالها عن تأثير السياسة ومحدداتها، المقيدة للعلم والفكر، إن لم تكن قاتلتهما أصلا.

خاتمـــــة:

إن بناء أمة ذات كيان مادي وروحي متميز، يرتبط ببناء المواطن(التأليف بين ثنائية: الفرد– الأرض) بمرافقة مؤسسات التعليم عامة والجامعة خاصة ومشاركة مؤسسات المجتمع كافة وتآزرها؛ بحيث تأتى نوعية التعليم ثمرة الاعتناء بكافة جوانب العملية التعليمية على سبيل الترابط العضوي، في ظل إدارة جامعية بصبغتها الإستراتيجية وطبيعة أسلوب قيادتها الجامعة بتبصر وحكمة.

وفى المحصلة، فإذا كان التحدي الذي يواجه الجزائر في القرن(21) ينبع من مدى قدرة اندماج المؤسسة الجزائرية في اقتصاد المعرفة، سبيلا أصليا لامتلاك القدرات التنافسية، فإن التعليم عامة والعالي خاصة، من حيث إنه مفتاح المعرفة وأداة لازمة لرفاهية المجتمع من خلال الاعتناء بالإنسان، سيفقد جدواه، إن لم يكن مهددا ليس لأمنه الاقتصادي وحسب بل ومزعزعا لوحدة المجتمع وأمنه الحضاري، ما لم تكن مرجعية فلسفته مستمدة من أصالته العقدية واللغوية.

الهوامش:

(1) philipG.ALtbach et autres. Evaluation de l enseignement supérieur au niveau mondial; vers une révolution du monde universitaire, rapport d orientation pour la conférence mondiale de l UNESCO sur l enseignement supérieur. Paris: 2009، p2.

(2) كين روبنسون، صناعة العقل،(ترجمة: رامة موصللى)، القاهرة: شعاع للنشر والعلوم، 2003، ص81-82.

(3) يوسف سيد محمود، أبعاد أزمة التعليم الجامعي، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي: رؤية لجامعة المستقبل،(22-1999/05/24)، ص ص 8-9.

(4) تقرير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بمناسبة الدخول الجامعي (2010/2009)، المعروض على رئيس الجمهورية في إطار جلسات التقييم والتقويم.

(5) أدونيس العكرة، التربية على المواطنية وشروطها في الدول المتجهة نحو الديمقراطية، بيروت: دار الطليعة للنشر والتوزيع، 2007،ص 21.

(6) أحمد صقر عاشور، روافع التفوق التنموي: المعرفة- الثقافة- المؤسسات، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الثامن حول مستقبل الإدارة العربية في عالم المعرفة والتقنية العالية بالإسماعيلية (مصر) خلال الفترة:6-2006/12/8، ص ص3-9.

(7) باسم عناقرة، أهمية الدور(التكميلي- التنافسي) للجامعات الخاصة في تطوير خدمات التعليم العالي الأردني، الأردن: جامعة الطفيلة التقنية، (دون تاريخ)، ص 168.

(8) مختار حديد، دور المرافقة في تموقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقليم الوطني ومحددات ذلك، ورقة مقدمة للملتقى الدولي الثاني الذي نظمته جامعة محمد خيضر ببسكرة، حول المقاولاتية، خلال الفترة: 03-2011/05/05، ص4.

(9) طارق عبد الرؤوف محمد عامر، تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة، 2007، ص 3.

(10) إتحاد جامعات العالم الإسلامي، استرتيجية التعليم الجامعي في الدول الإسلامية،(بدون تاريخ)، ص 63.

(11) باسم عناقرة، مرجع سبق ذكره، ص168.

(12) الجمهورية. ج. د. ش، مرسوم رقم(3-293) بتاريخ(2003/8/23)، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد(51)، المؤرخ في(2003/8/24)، ص ص4-5.

(13) بن بريكة عبد الوهاب، تطور وظائف الجامعة والمقاولاتية، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول المقاولاتية،المنظم بجامعة بسكرة، أيام: 6-2010/4/8، ص7.

(14)على عبد الوهاب، المتطلبات البشرية والفكرية للتغيير، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الثامن حول مستقبل الإدارة العربية في عالم المعرفة والتقنية العالية في مصر، أيام: 6-2006/12/8، ص18.

(15) نزار عبد المجيد البر وارى، تكامل دور المؤسسات المجتمعية في ترسيخ قيم التعليم والمواطنة والرفاهية للمجتمع، البحرين: مجلة علوم إنسانية، العدد (46)، السنة الثامنة، 2010، ص16

N Evaluation de la qualité de l'enseignement supérieur op cit p25 .

(17) محمد صارى، التعليمية وأثرها في تقويم تدريس اللغة العربية وترقية استعمالها في الجامعة،(بدون تاريخ)، ص7.

(18)على عبد الوهاب، المتطلبات البشرية والفكرية للتغيير، مرجع سبق ذكره، ص11.

(19) أحمد صقر عاشور، روافع التفوق التنموي، مرجع سبق ذكره، ص ص 4-5

(20) عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون،بيروت:دار الكتب العلمية،2000، ص315.

(21) حديد مختار، التركيز العالمي على التنمية البشرية ضمن إطار متكامل للتنمية البشرية، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الإندماح في اقتصاد المعرفة والكفاءات المنظم بجامعةورقلة،(09- 10/4/ 2004)،ص ص24-25.

(22) محمد نجيب أحمد الصبوة، علم النفس الإيجابي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد:76-79، أكتوبر(2007-2008)، السنة21، ص ص 16-17.

(23)عبد الله زاهي الرشدان، في اقتصاديات التعليم، دار وائل عمان، 2001، ص 23.

(24) محمد صارى، مرجع سبق ذكره، ص1.